

Distr.: General
16 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/72/294). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5 (Vol. V)، وتقرير الأمين العام ذو الصلة عن تنفيذ توصيات المجلس (A/72/355). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقارير الآتفة الذكر مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، ومع ممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٢ - ويُقدّم تقرير الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وطلبت الجمعية أيضاً، في القرار نفسه، إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يقدم لها تقريراً سنوياً عما يقوم به من أنشطة في مجال مراقبة وضع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتنفيذه.

٣ - وتشمل المواضيع الرئيسية التي يُغطيها تقرير الأمين العام المرحلي الخامس عشر ما يلي: (أ) حالة المشروع؛ (ب) الأنشطة المتبقية؛ (ج) تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛ (د) مزايا المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ (هـ) الحالة المالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ (و) مسائل التحكيم؛ (ز) التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي؛ (ح) النفقات والاحتياجات الموحدة.



- ٤ - ويشير المجلس إلى أن تقريره يركز على: (أ) الحالية المالية؛ (ب) آجال المشروع ونطاقه؛ (ج) إدارة المجمع؛ (د) تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد. وفي التقرير، يقدم المجلس معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصياته السابقة، ويصدر ست توصيات جديدة حظيت كلها بقبول الأمانة العامة. ويشير المجلس إلى أنه قام بمراجعة الحسابات في الفترة من ١٣ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.
- ٥ - وترد تحت العناوين ذات الصلة من الفرع الثاني أدناه مناقشة لملاحظات اللجنة الاستشارية على تقرير الأمين العام وعلى المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات.

ثانياً - الملاحظات والتعليقات

ألف - حالة المشروع

أعمال التشييد الرئيسية المتبقية

- ٦ - يقدم الأمين العام، في تقريره، المعلومات التالية عن حالة المشروع: (أ) أُنجِزت أعمال هدم وإزالة مبنى المرج الشمالي المؤقت في تموز/يوليه ٢٠١٦، وأُنجِزت أعمال التشييد اللاحقة، وقائمة العيوب والنواقص والأعمال التصحيحية المتصلة بتهيئة المناظر الطبيعية للمرج الشمالي وصدرت بشأنها شهادة إنجاز نهائي في آب/أغسطس ٢٠١٧؛ (ب) أُنجِزت أشغال التشييد والأنشطة المتصلة بقوائم العيوب والنواقص والأنشطة المتصلة بتشغيل العناصر المنجزة والأعمال التصحيحية والأشغال المتصلة بالأمن في المداخل الواقعة على الشارعين ٤٢ و ٤٨ وصدرت بشأنها شهادة الإنجاز النهائي في آب/أغسطس ٢٠١٧؛ (ج) تمت تسوية وتسديد الحسابات المرتبطة بـ ٢٣ عقداً من أصل ٢٤ عقداً من عقود السعر الأقصى المضمون مع شركة إدارة التشييد؛ (د) تمت تسوية وتسديد الحسابات المرتبطة بالترتيبات المؤقتة لنقل موظفي ومهام مبنى مكتبة داغ همرشولد والمبنى الملحق الجنوبي، بما في ذلك إعادة تصميم مبنى مكتبة داغ همرشولد، وبناء غرف للتدريس في الطابق السفلي الثالث من مبنى المرج الجنوبي، وثلاثة مواقع لمقاصف جديدة.

- ٧ - ويقدم مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره، معلومات عن الجدول الزمني للمشروع ونطاق أعمال التشييد الرئيسية المتبقية (انظر A/72/5 (Vol. V)، الفقرات ٤٣-٥١). ويشير إلى أن الأمانة العامة توقع أن تنجز أعمال التشييد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧ وأن يتم الإقفال الإداري النهائي للمشروع وجميع العقود المتصلة به في آب/أغسطس ٢٠١٧. ويلاحظ المجلس أنه حدث تأخير مدته سنتان وستة أشهر عن الموعد المقرر الأصلي للإنجاز، الذي كان هو نهاية عام ٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن حالة المشروع على نحو ما أفاد به الأمين العام في تقريره (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، الذي يُتوقع فيه أن يكون يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ هو تاريخ الإقفال الإداري، تعكس أيضاً تأخير إضافياً مدته أربعة أشهر في إنجاز المشروع. وتبدي اللجنة تعليقات بشأن تاريخ إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر في تقريرها بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للأمم المتحدة (انظر A/72/537، الفقرة ٣٥).

الأنشطة المتبقية

- ٨ - يشير الأمين العام إلى أنه في وقت تقديم تقريره، كانت جميع أعمال التشييد قد أُنجِزت بالنسبة لجميع النطاقات والعناصر الفرعية في المخطط العام لتجديد مباني المقر، كما تمت تسوية جميع الفواتير والحسابات وتسديدها باستثناء خمسة عقود من المتوقع تسديد المدفوعات النهائية المتعلقة بها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكانت العقود الخمسة كالاتي: (أ) اتفاق التنسيق مع شركة إدارة

التشييد؛ (ب) أعمال التشييد في ما يتعلق بأعمال الهدم وتهيئة المناظر الطبيعية؛ (ج) أعمال التشييد في ما يتعلق بالأشغال المتصلة بالأمن في المداخل الواقعة على الشارعين ٤٢ و ٤٨؛ (د) شركة إدارة المشروع؛ (هـ) شركة التصميم والهندسة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من المتوقع أن تحتتم جميع الأنشطة المتبقية - وهي الأنشطة الإدارية المتعلقة بإنهاء العقود، وتسوية الحسابات وسداد الفواتير - بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الحالة المالية

٩ - تقدم معلومات عن الحالة المالية للمشروع في الفقرات ٣٦ إلى ٤٤ من تقرير الأمين العام وفي الفقرات ٧ إلى ٣٦ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وكما ذكر، يبلغ التمويل الإجمالي المعتمد لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار، ويتألف من الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي البالغ قدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار، والهبات البالغ قدرها ١٤,٣ مليون دولار، وإيرادات الفوائد ورصيد احتياطي رأس المال المتداول البالغ قدرها ١٥٩,٤ مليون دولار، والمبلغ المخصص لتمويل تعزيز النظم الأمنية بقيمة ١٠٠ مليون دولار. وإذا أخذت في الاعتبار التكاليف ذات الصلة وتكلفة مركز البيانات الثانوي التي يتحملها المخطط العام لتجديد مباني المقر (١٥٤,٧ مليون دولار) ومساهمة من حساب الدعم (٤,٢ ملايين دولار) من أجل مركز البيانات الثانوي، فإن التكلفة النهائية للمخطط العام، بما في إزالة نطاق تجديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي من نطاق المشروع، تبلغ ٢ ٣٠٩,٣ ملايين دولار.

١٠ - ويشير الأمين العام إلى أن تكلفة الأعمال المتبقية (الهدم وتهيئة المناظر الطبيعية، والأعمال المتعلقة بالأمن على المداخل في الشارعين ٤٢ و ٤٨) زادت بمبلغ قدره ١,٢ مليون دولار، أي من ٣٦,١ مليون دولار إلى ٣٧,٣ مليون دولار. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بالجدول ١ الذي يبين توزيع التكاليف المقدرة للحلول المؤقتة والأعمال المتبقية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ولم تلق اللجنة أي تفاصيل عن الاحتياجات الإضافية.

الجدول ١

توزيع التكاليف المقدرة للحلول المؤقتة والأعمال المتبقية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

(بـدولارات الولايات المتحدة)

التكاليف المقدرة في		
عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٧	
٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٤ ٣٠٠ ٠٠٠	الحلول المؤقتة
٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٣ ١٠٠ ٠٠٠	إعادة تصميم مبنى مكتبة داغ همرشولد
٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٥ ١٠٠ ٠٠٠	غرف التدريس بالطابق السفلي الثالث لمبنى المرج الشمالي
١ ١٧٠ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠	المجموع الفرعي
١٩ ٤٠٠ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	الأعمال المتبقية
١٧ ٩٠٠ ٠٠٠	١٧ ١٠٠ ٠٠٠	هدم مبنى المرج الشمالي وتهيئة مناظره الطبيعية
٣٧ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٦ ١٠٠ ٠٠٠	المداخل على الشارعين ٤٢ و ٤٨
٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٨ ٦٠٠ ٠٠٠	المجموع الفرعي
		المجموع

١١ - ويشار كذلك إلى أن الزيادة قابليتها داخليا وفورات تحققت نتيجة لاستكمال الحلول المؤقتة، التي تشمل ما يلي: (أ) ثلاثة مواقع لمقاصف جديدة؛ (ب) أعمال تشييد غرف تدريس في منطقة الطابق السفلي الثالث بمبنى المرج الشمالي؛ (ج) إعادة تصميم مبنى مكتبة داغ همرشولد بعد نقل موظفي ومهام المبنى.

باء - تحقيق الفوائد

الكفاءة في استخدام الطاقة

١٢ - يقدم الأمين العام، في تقريره، تحديثا للبيانات المقدمة في التقرير المرحلي الرابع عشر، بما في ذلك مقارنة لاستهلاك الطاقة بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أنه في عام ٢٠١٥، وبعد تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، انخفض إجمالي استهلاك الطاقة بشكل كبير، بنسبة تزيد عن ٧٥ في المائة بالمقارنة بمجموع الاستهلاك في عام ٢٠٠٦، قبل تنفيذ المخطط. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الانخفاض في استهلاك الطاقة كان متسقا وتحقق أيضا انخفاض مماثل في الاستهلاك في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة أمل لأن الأمين العام لم يحدد كمية الفوائد النقدية والوفورات المحققة من خلال خفض استهلاك الطاقة.

١٣ - لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها بشأن التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/541) أن مكاسب الكفاءة التي أبلغ عنها حُسبت بالاستناد إلى نماذج هندسية وليس إلى الأداء الفعلي. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يُقدّم في تقريره المرحلي المقبل بيانات شاملة عمّا تحقق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، من حيث استخدام الطاقة وكذلك تكاليف المنافع العامة، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية. ويشير مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره، إلى أنه، في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، تم وضع أداة لمتابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه لقياس استخدام الطاقة والإبلاغ عنه بصورة آنية على المستوى الإجمالي وكذلك على مستوى المعدات، وقد دخلت حيز التشغيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. غير أنه ثبت أن الأداة لا يمكن الاعتماد عليها في تسجيل استخدام البخار، والغاز، والمياه بدقة، وتواصل الأمانة العامة العمل مع البائع من أجل تحسين الدقة. ويوصي المجلس بأن تحل المشاكل المتعلقة بهذه الأداة. ويوصي الأمانة العامة كذلك بإجراء تحليل جدوى للمعايير المحددة في دراسة الكفاءة في استخدام الطاقة التي قام بها خبير استشاري في نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتحديد مجالات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بعد مراعاة المرونة المعززة التي يتيحها تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٤ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن ينفذ الأمين العام توصيات المجلس على وجه السرعة، وأن يقدم معلومات عن هذه المسألة في تقريره المرحلي المقبل. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقدّم في تقريره المرحلي المقبل بيانات عمّا تحقق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، وذلك من حيث كل من استخدام الطاقة وتكاليف المنافع العامة، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يراقب عن كثب استخدام الطاقة ويواصل ترشيده هذا الاستخدام، وأن يبلغ عمّا تحقق فعلا من مكاسب في الكفاءة في التقارير المرحلية المقبلة.

تسهيلات الوصول

١٥ - يقول الأمين العام إن المخطط العام لتجديد مباني المقر وفر، في جملة أمور، مرفقا مجددا حديثا يمكن استخدامه من قبل جميع الأفراد ويمثل للقوانين المتعلقة بالبناء والحريق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة (انظر A/72/294، الفقرة ٢٨). ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه تم في إطار المخطط العام تنفيذ عناصر تسهيلات الوصول في مجمع المقر، ويشير أيضا إلى أن فعالية هذه التدابير لا يمكن أن يقرها إلا المستخدمون. ويرى المجلس أن إجراء عملية تشاور مع مستخدمي العناصر المنفذة حديثا من تسهيلات الوصول، بمن فيهم الموظفون وأعضاء الوفود والمشاركون، من شأنه أن يتيح للأمانة العامة اتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة فعالية هذه التسهيلات. ويوصي المجلس الأمانة العامة بإجراء استقصاء للمستخدمين بشأن مدى فعالية خاصيات تسهيلات الوصول من أجل تحديد أي ثغرات، إن وجدت، في البنية التحتية المنشأة كجزء من المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقبلت الأمانة العامة التوصية وأبلغت المجلس بأنه قدّم في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مقترح إلى فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين بشأن إعداد موقع شبكي لتلقي التعقيبات من جميع مستخدمي مقر الأمم المتحدة لتمكينهم من إبداء انطباعاتهم على تجاربهم فيما يتعلق بتسهيلات الوصول (انظر A/71/344 و A/71/344/Corr.1).

١٦ - وردا على استفسار بشأن ما إذا كانت الأمانة العامة قد تلقت أي طلبات أو شكاوى من الأشخاص ذوي الإعاقة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه نظرا للطبيعة الحساسة أحيانا لمسائل الإعاقة، ووفقا للممارسة الفضلى العامة المتمثلة في معالجة المسائل المتعلقة بالترتيبات التيسيرية المعقولة المتعلقة بتيسير الوصول حيثما أمكن على مستوى الإشراف المباشر، ليس للمنظمة معلومات موثوق بها عن عدد طلبات الترتيبات التيسيرية المعقولة، أو عن طبيعة هذه الطلبات، أو عدد الحالات التي تم فيها توفير هذه الترتيبات. وأشارت الأمانة العامة أيضا إلى أنه تم، بتنسيق من فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين، بدء دراسة استقصائية على شبكة الإنترنت في تموز/يوليه ٢٠١٧ بهدف التماس انطباعات من جميع مستخدمي مقر الأمم المتحدة - أعضاء الوفود، والموظفون، وممثلو المنظمات غير الحكومية، والمتعاقدون، والجمهور الزائر - بشأن تجاربهم فيما يتعلق بتسهيلات الوصول؛ وستظل الدراسة الاستقصائية على شبكة الإنترنت مفتوحة لمدة ثلاثة أشهر، وستقوم فرقة العمل بتحليل الإجابات.

١٧ - ويشير مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٨٠ من تقريره، إلى أن الأمين العام ذكر في تقريره المرحلي السنوي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/70/343) أن المخطط العام حسن من سهولة الدخول إلى مجمع المقر وجعله متاحا بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من تأكيد الأمين العام، أعلمت اللجنة الاستشارية بعدد من المشاكل المتعلقة بتسهيلات الدخول التي واجهتها الوفود في استخدام مرافق المؤتمرات.

١٨ - وعلى الرغم من إقرار اللجنة الاستشارية بأن عددا من عناصر تسهيلات الوصول قد نُفذت في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، فهي ترى أن هناك حاجة إلى إجراء استعراض لجمع المقر من أجل تحديد أي ثغرات في الهياكل الأساسية مقارنة بمتطلبات تيسير الوصول بموجب قوانين البناء المحلية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء هذا الاستعراض وتقديم نتائجه في تقريره المرحلي المقبل. وستبدي اللجنة المزيد من التعليقات على المسائل المتصلة بتسهيلات الوصول في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/72/116).

أماكن العمل المرنة

١٩ - يناقش مجلس مراجعي الحسابات مسألة أماكن العمل المرنة في الفقرات ٨٥ إلى ٩٥ من تقريره. ويقدم معلومات عن حالة تنفيذ المشروع وتكاليفه، وكذلك عن نتائج دراسة بشأن استقصاء مؤثر إنتاجية العمل وبشأن استخدام الحيز المكتبي في مرحلة ما بعد الشغل أجريت عقب إعادة تصميم الطوابق الثالث عشر والثامن عشر والتاسع عشر بمبنى الأمانة العامة. ويوصي المجلس الأمانة العامة برصد مكاسب الإنتاجية بصورة منتظمة مع كفالة خفض الاحتياجات من أماكن العمل. وستواصل اللجنة الاستشارية مناقشة مسألة أماكن العمل المرنة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام بشأن المسألة (A/72/379).

جيم - صيانة المجمع وإدارته

ترتيبات الصيانة

٢٠ - يلاحظ الأمين العام، في تقريره، أنه لئن كانت المباني المجددة حديثاً تتطلب إجمالاً أعمال صيانة وتصليح أقل، فإن النظم والمعدات المركبة حديثاً تستلزم خدمة أكثر اتساقاً وأعلى كلفة، وهو ما يتطلب توفير مستويات عالية من الخبرة التقنية لا تملكها الأمانة العامة داخلياً؛ ولذلك فمن الضروري الإبقاء على خدمات البائعين التجاريين المتخصصين. ويشير مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره، إلى أن الأمانة العامة اعتزمت الاستعانة بخدمات شركة متخصصة في نهاية عام ٢٠١٧ بعد أن تكون قد أتيحت في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا بيانات ١٢ شهراً من الصيانة، وذلك لتقوم الشركة باستعراض مستقل خارجي لممارسات ونُهج الصيانة وتقيّم التوازن بين إسناد أعمال الصيانة إلى المصادر الخارجية وبين توفيرها بالاستعانة بالطاقات الداخلية بحيث تتحقق فعالية الكلفة في استخدام الموارد. غير أن الموعد المقرر حالياً لتكليف الشركة المتخصصة هو أواخر عام ٢٠١٨ وذلك بسبب تأخر نشر وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، يشير المجلس إلى أن الأمانة العامة أبلغته بأن ملاك الموظفين في ورشة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء ليس كافياً مقارنة بالحاجة إلى الصيانة الوقائية الأساسية وأن الموارد الحالية من الموظفين لا تكفي لاستيفاء حتى الحد الأدنى من الصيانة الذي توصي به الجهة المصنّعة.

٢١ - واللجنة الاستشارية واثقة من أن المسائل المشار إليها أعلاه لا تحدث أثراً سلبياً في صيانة النظم والمعدات المركبة حديثاً. وتتوقع أن يقوم الأمين العام بمعالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية، وأن يقدم معلومات مستكملة عن حالة ترتيبات الصيانة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

حماية الأصول

٢٢ - يعرب مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره، عن قلقه إزاء الضوابط الداخلية فيما يتعلق بالحفاظ على الأصول، إذ لاحظ أنه بعد تجديد المباني في إطار مشاريع المخطط العام لتجديد مباني المقر، لم تتمكن الأمانة العامة من تحديد مكان ٢٠٨ أصول (٢٠,٨ في المائة) من بين ١٠٠٠ من أصل جرى التحقق المادي منها.

٢٣ - وردا على طلب معلومات مستكملة عن حالة وقيمة الأصول المذكورة أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في وقت مراجعة المجلس للحسابات، في آذار/مارس ٢٠١٧، لم يكتمل التحقق المادي من ٤١٩ صنفاً من مجموع ٦٠٩ أصناف. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تم حصر ١٣١ صنفاً إضافياً

أو التعامل معها بشكل ملائم، فيما يبقى ما مجموعه ٢٢٨ صنف لم يتم التحقق منها ماديا، ويبلغ مجموع قيمتها الدفترية ١,٢٤ مليون دولار. ويرد في الجدول ٢ موجز للأصول الـ ٤١٩.

الجدول ٢

حالة وقيمة الأصول التي لم يتم التحقق منها ماديا حتى آذار/مارس ٢٠١٧

حالة الأصول	الكمية	القيمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (بدولارات الولايات المتحدة)
١- تم التحقق منها ماديا في عام ٢٠١٧	١٣٠	٢٩٥ ٨٣٦
٢- قيد الشطب	٣٧	صفر
٣- ألغي الإقرار بها	٢٤	صفر
٤- لم يحدد مكانها بعد	٢٢٨	١ ٢٤٠ ٠٠٦
المجموع	٤١٩	١ ٥٣٥ ٨٤٣

٢٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن العديد من الأصناف المعنية يتألف من معدات تقنية متعلقة بتكنولوجيا المعلومات، مثل محولات الشبكات، تشكل جزءا من الهياكل الأساسية العامة لتكنولوجيا المعلومات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأصناف الـ ٢٢٨ التي لا يزال يتعين تحديد مكانها تشمل تسع مركبات تبلغ قيمتها بعد خصم الاستهلاك ٤٨٣ ٩٩٥ دولارا، وهو ما يمثل ٣٩ في المائة من مجموع القيمة المتبقية بعد خصم الاستهلاك. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن المركبات غير مرتبطة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر، لكنها كانت في البداية مسجلة في جرد أصول الأمم المتحدة لأنه اشترتها مركزيا إدارة شؤون السلامة والأمن وتم نشرها بشكل مباشر في مكاتبها الميدانية في كازاخستان، و الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وإريتريا، والجزائر. وتم التحقق المادي من المركبات في عام ٢٠١٧ في مواقع كل منها وتم إدخال التغييرات في نظام أوموجا بحيث لا تبين الأصناف على أنها جزء من جرد المقر. وتتوقع اللجنة أن تكمل الأمانة العامة عملية التحقق المادي من جميع الأصول المتبقية، وأن تقدم معلومات مستكملة عن حالة التحقق من الأصول وقيمتها في التقرير المرحلي المقبل. واللجنة واثقة من أن مجلس مراجعي الحسابات سيستعرض هذه المسألة في سياق مراجعته المقبلة للحسابات وسيقدم تأكيدات بأن جميع الأصول سيتم تحديد مكانها وحصرها.

دال - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٢٥ - أشارت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق، إلى أنه من بين التوصيات الخمسين التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات على مدى فترات السنتين الثلاث السابقة، لا تزال ١٢ توصية لم تنفذ بعد (انظر A/71/541، الفقرة ٢٩). ويشير المجلس، في تقريره الأخير، إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ توصيتين من التوصيات الـ ١٢ المتبقية، ولا تزال عشر توصيات قيد التنفيذ. وردا على طلب لمزيد من المعلومات عن معدل التنفيذ المنخفض، أبلغ المجلس اللجنة بأن التوصيات العشر قيد التنفيذ تشمل توصيتين صادرتين في تقرير المجلس لعام ٢٠١٢، وتوصيتين إضافيتين في تقرير عام ٢٠١٣، وثلاث توصيات في تقرير كل من عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥. وأشار المجلس إلى أنه على الرغم من أن الأمانة العامة تستغرق وقتا طويلا في تنفيذ بعض التوصيات، فإن الإجراءات المطلوبة جارية. وردا على استفسار،

أبلغت الأمانة العامة للجنة كذلك بأن توصيتين من التوصيات العشر التي لم تنفذ بعد تتعلقان بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، فيما تتصل التوصيات الثماني المتبقية بمسائل أوسع نطاقاً تتعلق بالعمليات وصيانة المجمع بعد إنجاز المخطط العام. وتظل اللجنة تشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من التوصيات التي لم تنفذ بعد في وقت يقترب فيه الإنجاز النهائي للمشروع. واللجنة واثقة من أنه سيُبدل كل جهد ممكن من أجل تنفيذ التوصيات المتبقية على وجه السرعة، وأنه ستقدم معلومات مستكملة شاملة عن حالة تنفيذ التوصيات المتبقية في التقرير المقبل لمجلس مراجعي الحسابات والتقرير المرحلي المقبل للأمين العام.

هاء - مسائل أخرى

طلاء سياج "إيست ريفر" (النهر الشرقي)

٢٦ - أشارت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق، إلى أن الأمانة العامة أبلغتها بأنها تعتزم إدراج طلاء سياج إيست ريفر في إطار أعمال الفحص العامة للجزء السفلي من الحيدان الجانبي لطريق إف دي آر درايف (FDR Drive). وكان من المتوقع أن يجري الفحص في بداية عام ٢٠١٧، ورهنا بالنتيجة، كان من المقرر إجراء الأشغال الإصلاحية في صيف عام ٢٠١٧ عندما ستقل حركة مرور المركبات، لأنه سيتعين إغلاق ممرات طريق إف دي آر درايف في مرحلة ما من أجل تركيب شبك واقية (انظر A/71/541، الفقرة ٣٢). وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة الأمل لعدم إحراز أي تقدم حتى الآن في معالجة هذه المسألة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إنجاز الأعمال الإصلاحية خلال صيف عام ٢٠١٨ وتقديم معلومات محدثة عن هذه المسألة في تقريره المرحلي المقبل.

المرفق الترفيهي

٢٧ - شمل التقرير السابق للجنة الاستشارية معلومات مقدمة إليها بشأن خطط تشييد مرفق ترفيهي باستخدام الموارد المقدمة من اللجنة الأولمبية الدولية (انظر A/71/541، الفقرة ٣٣). وقد رأت اللجنة آنذاك أن تنفيذ مشروع هذا المرفق يتطلب موافقة مسبقة من الجمعية العامة (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٣ و ٣٤). وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام أيضاً لجميع المسائل التي أثارها في تقريرها السابق، بما في ذلك أسباب الشروع في تشييد المرفق الترفيهي المذكور دون الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة.

٢٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكاليف السنوية لتشغيل وصيانة المرفق تبلغ ٤٧ ٨٨٣ دولاراً من أجل التنظيف المنتظم للجناح وأماكن الرياضة، ومختلف أعمال الإصلاح الطارئة للبنيات والهياكل الأساسية. وستغطي تكاليف الصيانة من مبلغ الهبة خلال السنوات السبع الأولى، وهي العمر النافع المتوقع للبنيات. واللجنة واثقة من أن الأمين العام سيسعى إلى الحصول على هبة أو مساهمة إضافية من اللجنة الأولمبية الدولية في حال نشوء أي احتياجات من أجل تغطية تكاليف التجديد أو الصيانة أو تكاليف أخرى مرتبطة بذلك بعد السنوات السبع الأولى من وجود المرفق.

التحكيم

٢٩ - لدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه إذا كان يتعين على المنظمة تسوية أي مطالبات مقدمة من خلال إخطاري التحكيم (انظر A/72/294، الفقرات ٤٥-٤٨)، ستقدم المراقبة

المالية مقترحا لتمويل الاحتياجات لكي تنظر فيه الجمعية العامة. وحسب المبالغ التي سيتعين دفعها، يمكن الإبلاغ عن الاحتياجات الإضافية في سياق تقرير الأداء الثاني للميزانية البرنامجية لفترة السنتين التي سيتعين فيها أن تسدد المدفوعات، أو من خلال استخدام أي رصيد حر متاح وقت إقفال مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، أو من خلال الاثنين معا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تكلفة الشركات القانونية المتعاقد معها تؤدي من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٥٣ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر؛
- (ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم التقرير المرحلي السادس عشر والنهائي للمشروع، والتكاليف الإجمالية حتى إنجاز المشروع، في الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.